

الديمقراطية التشاركية ومنطق ترقية حقوق الإنسان

د. عياد محمد سمير⁽¹⁾أ. زروقي إبراهيم⁽²⁾مقدمة:

تعتبر الديمقراطية من أكثر الظواهر بروزاً في عالم اليوم. إذ أصبحت أكبر القضايا السياسية والاجتماعية ومن أبرز المواضيع ضمن التفضيلات الذاتية للكثير من المتخصصين والباحثين التي لا يمكن تجاهلها. هذا من جهة. بالإضافة إلى تغير المنظومة السياسية والاجتماعية إذ أصبحت المجتمعات أكثر تعقيداً من ذي قبل ولعل تطور الحاجات الإنسانية اليوم هو ما يعكس بوضوح هذا التغير المتزايد. ذلك بالموازاة مع التغير الكبير الذي طرأ في عالم التقنية.

هذا ويتميز نظام الحكم الديمقراطي بكون الشعب هو صاحب السيادة ومصدرها. وهذا لا خلاف فيه. وإنما الاختلاف في كيفية ممارسة الشعب لهذه السيادة. إذ أنّ طرق ممارستها تتخذ صوراً متعددة. من بينها الديمقراطية التشاركية *La Démocratie Participative*. وهو مفهوم جديد مقارنة بالمفاهيم الأخرى كالديمقراطية المباشرة. والتمثيلية والنيابية... إلخ.

لقد أصبحت الديمقراطية التشاركية محورا رئيسيا في الخطابات السياسية لكل القادة الغربيين لإصلاح أنظمة الحكم على غرار سيجولان رويال⁽¹⁾ *Ségolène Royal* وباراك أوباما⁽²⁾ *Barack Hussein Obama* في الانتخابات المحلية. والديمقراطية التشاركية كمبدأ. تتصل بشكل وثيق بحقوق الإنسان. إذ أنّه وفي غياب هذه الحقوق. لا تجد الممارسة الديمقراطية ما تستنبطه على مستوى المؤسسات. بالتالي لا مجال للحديث عنها.

فإلى أي مدى يمكن للديمقراطية التشاركية ترقية حقوق الإنسان؟

1- مفهوم الديمقراطية التشاركية:

يعد مفهوم المشاركة أو التشاركية مفهوماً مرتبطاً بالمجتمع المفتوح الديمقراطي. وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية كما يفهمها ويسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فالتوسع في النظم الديمقراطية أدى إلى زيادة التركيز على مساءلة الدول أمام المواطنين.

1 أستاذ محاضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان.

2 باحث مختص في التحولات الديمقراطية.

وعلى دور المواطنين في عمليات صنع القرار، وتترك الأطراف الفاعلة والعاملون في مجال التنمية أن تعزز مشاركة المواطنين برأيهم وإشراك المجتمع المدني، إلى جانب الصور التقليدية لمساندة تطوير نظم الدولة ومؤسساتها، شيء حاسم الأهمية بالنسبة لآليات الحكم المتجاوبة، مما يسفر في النهاية عن مزيد من الكفاءة في تقديم الخدمات.

لذا تحتل المسألة من طرف المواطن، صميم فهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكم الديمقراطي وللتنمية البشرية بشكل أعم، فالخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2008-2013 وإستراتيجيته العالمية لتعزيز المجتمع المدني والمشاركة المدنية 2009، كلاهما يعطي أولوية لتعزيز المشاركة الشاملة وإقامة مؤسسات دولة متجاوبة كوسيلة لتعزيز الحكم الديمقراطي والمساءلة⁽³⁾.

إنها تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دوراً ورأياً في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر، أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضاً على قدرات المشاركة البناءة، ويعد مبدأ المشاركة حالياً من الهواجس التي تؤرق بال مختلف المجتمعات والدول وكذا المنظمات الدولية، لاسيما وأن تقارير التنمية البشرية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة تشير إلى أرقام جد مرتفعة فيما يتعلق بسكان العالم الذين يعجزون في فرض أي تأثير حقيقي على الأداء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمعات التي يعيشون فيها⁽⁴⁾.

ويعتبر مفهوم التشاركية *Partener ship* عن العلاقة بين جهاز الدولة وإدارة الحكم من ناحية، ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من ناحية أخرى، ودور كل منهما في إدارة الدولة في إطار العجز المتزايد للدولة في تلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين⁽⁵⁾. ذلك من خلال إيجاد صيغة جديدة للحكم تقوم على 3 دوائر متقاطعة من العمل المشترك، تمثل هذه الدوائر ثلاث مكونات أساسية هي⁽⁶⁾: الحكومة، المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتنطوي التشاركية على مجالات العمل والنشاط لكل من أطرافها الثلاثة.

لقد ظهر مصطلح الديمقراطية التشاركية خلال فترة الستينيات في الميدان الصناعي والتجاري، بمعنى في القطاع الاقتصادي، هذا عندما سطرت كبرى المؤسسات والشركات الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية في إشراك عمالها وإطاراتها لتسيير العمل والإنتاج ومناقشة كل المسائل واتخاذ القرارات الملائمة ثم متابعة ومراقبة تنفيذها، بعدها انتقل مصطلح الديمقراطية التشاركية إلى

المجال السياسي خاصة على المستوى المحلي من خلال إقحام المواطنين في مناقشة القضايا العامة والتداول واتخاذ القرارات السياسية. مع حرص المواطنين على متابعة ومراقبة تنفيذها من قبل الهيئات الرسمية⁽⁷⁾.

واستعملت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين والبرازيل هذا النموذج خلال فترة السبعينيات في مدينة مونتي أليغرو Monte Allegro البرازيلية التي تشكل نموذج راق في الديمقراطية التشاركية، وبعدها انتقلت عملية التطبيق إلى الدول الأوروبية خلال فترة الثمانينيات خاصة في بريطانيا وكذا ألمانيا من خلال مدينة برلين Berlin. أما فرنسا فقد أصدرت قانون سنة 2002 جعل من الديمقراطية التشاركية أساس فلسفة الحكم والذي اشترط في فصله الأول من الباب المتعلق بمشاركة السكان في الشؤون المحلية إحداث مجالس الأحياء بالمدن التي تتجاوز سكانها 80 ألف نسمة، وقد أسفرت الحصيلة بفرنسا على إيجاد الحلول للمشروع والتي تواجه معارضة قوية عند تنفيذها واستخلاص الملاحظات الإيجابية والسلبية حول المشروع والكفيلة بتطويره في نهاية الأمر⁽⁸⁾.

وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي فقد تم تأسيس المرصد الدولي للديمقراطية التشاركية IOPD. هو شبكة متاحة للمدن والكيانات والجمعيات لعمليات تبادل الخبرات حول الديمقراطية التشاركية على الصعيد المحلي حيث تم إنشاء هذه الشبكة في عام 2001 في إطار برنامج URB-AL للمفوضية الأوروبية وذلك لخدمة التعاون اللامركزي. ومن ثم تم تشكيلها رسميا في نوفمبر 2001 أثناء المؤتمر السنوي الأول لـ IOPD في مدينة برشلونة Barcelona. كما أكد مؤتمر للإتحاد الأوروبي حول الديمقراطية التشاركية المنعقد بالعاصمة البلجيكية بتاريخ 8 و9 مارس 2004 على أن الديمقراطية الأوروبية في أزمة وهي حصيلة يتقاسمها الكل. وأن الديمقراطية التشاركية هي الحل للأزمة وقيمة مضافة للإتحاد الأوروبي، ويجب على الديمقراطية التشاركية أن تضخ دما جديدا لديمقراطية التمثيلية وتنمية التعاون مع باقي الشركاء الاجتماعيين.

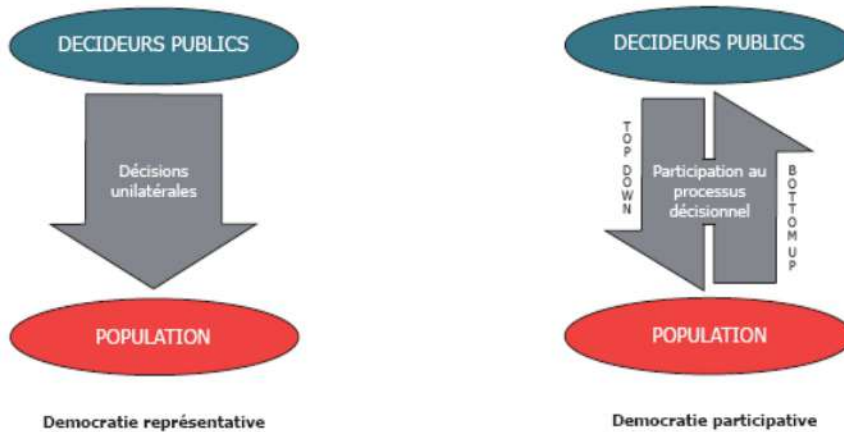
هذا ويتجه تحليل الديمقراطية المشاركة في البداية إلى نقطة جوهرية. وهي أن الديمقراطية المشاركة لا تعني الديمقراطية المباشرة، التي تقوم على الاجتماع أو التجمهر والاستفتاء. كما أن مفهوم الديمقراطية المشاركة أو التشاركية لا يجب أن يقحم على أنها الديمقراطية الجوارية La Démocratie de Proximité. لإمكانية تطبيقها على المستوى المحلي والمستوى العام في الدولة، غير أنها ارتبطت في العقد الماضي، كثيرا بمفهوم تنمية المجتمع المحلي (الجمعيات المحلية، الوكالات

الإنمائية) الذي صاحب تيارات التغيير التي قادتها حركات العولمة، ويضاف إلى ذلك القلق الذي أصبح يساور الطبقات السياسية، إزاء انخفاض عدد الناخبين، والسعي إلى إعادة الاتصال بين الناخبين والجهات الفاعلة في القرار السياسي⁽¹⁰⁾.

2- ركائز الديمقراطية التشاركية:

تعتبر الديمقراطية التمثيلية صيغة لنظام حكم يتسم بانتخابات منتظمة وبالإقتراع العام وبحرية الفكر والحق العام في الترشح للمناصب العامة وتشكيل روابط سياسية، وهي تعبر عن الحكم بواسطة جماعات تفصل بينها وبين الناخب العادي ويخضع غالبا لهيمنة اهتمامات سياسية حزبية، لكنها وقعت في أزمة، لأنها تعتمد على وجود مواطن ينتهي دوره بمجرد عملية الانتخاب، كما أنها أصبحت تشكو من صيغة التمثيل أصلا من جراء اختزال المجموع الأكبر من الناخبين في القلة القليلة من النواب، كما أصبحت المجالس النيابية أشبه بمؤسسات مستقلة ترعى مصالح أفرادها وليس المصلحة العامة.

بينما الديمقراطية التشاركية هي توسيع مشاركة المواطنين في الحوار والنقاش العمومي إلى أبعد حد ممكن، فنشاطه السياسي يجعله إيجابيا واجتماعيا في نفس الوقت، كما أن دخول المواطن في اللعبة السياسية والمشاركة فيها يحد من نفوذ وهيمنة بعض النخب كما هو الحال في الديمقراطية النيابية، مما يخلق معه -في الأخير- تفاعلا مستمرا بين الشعب وصانعي القرار، يسمح هذا التفاعل بتنوع وسائل التعبير، عبر منح الأفضلية للإنصات والحوار والنقاش وتشجيع تبادل الآراء المدعمة بالحجج والاقتراحات، بالتالي تحديد المصلحة العامة بشكل أفضل.



هذا وتقوم الديمقراطية التشاركية بالأساس على 5 مبادئ كبرى⁽¹¹⁾:

- 1- ضرورة إقامة دولة تؤمن بالحق في الديمقراطية التي مصدرها الفلسفة العالمية لحقوق الإنسان.
- 2- ضرورة تطوير و بناء دولة الحق و القانون يجعل الإنسان و حاجاته أساس منطق الحكم والعدالة.
- 3- ضرورة جعل المجتمع المدني الحلقة الاتصالية الأولى بين المجتمع و النظام السياسي.
- 4- ضرورة تطوير مفهوم الشفافية المرتبطة بالتعددية الحزبية و بحرية الصحافة.
- 5- ضرورة جعل المساءلة القانونية و المؤسساتية مرتبطة بالأساس بتقييم و تقويم السلطة التنفيذية والهياكل القرارية المحلية بما يخدم حاجات المواطن.

وهناك من يرى أنه ثمة مؤشرات عامة يتم وجودها عن احتمال قيام نسق ديمقراطي سليم البنية، ولا ينفي هذا -بطبيعة الحال- إمكانية التجديد أو استحداث البدائل التي من شأنها كفالة استمرار هذا النسق، من هذه المؤشرات⁽¹²⁾:

- 1- تأكيد سيادة الشعب وسلطته: هذا يعني أن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطة والشرعية، بالتالي فالحكومة مسؤولة أمام المواطنين وهي رهن إرادتهم.
- 2- التعدد التنظيمي المفتوح: أي حرية تشكيل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني دون قيد، لأنها واسطة بين الحكام والمحكومين، وتحدّ من احتكار السلطة من طرف فئة معينة.
- 3- تعميق مفهوم المواطنة: لأن المواطنة هي شعور دائم ولصيق بالفرد، يجعله ملتزماً بالمسؤولية اتجاه الغير الذي يقاسمه العيش على أرض واحدة هي الوطن.
- 4- تحقيق العدالة الاجتماعية: التي تشكل الشق الاقتصادي للديمقراطية التشاركية لما تتضمنه من عدالة توزيع الثروات وعائدات النمو.
- 5- التداول على السلطة: يعني أن الوصول إلى السلطة أو التنحي عنها رهن بإرادة المحكومين.

إذن الديمقراطية التشاركية هي عملية وطريقة لإدارة شؤون المجتمع، تهدف بشكل مباشر إلى خلق تنظيم من أجل زيادة مشاركة المواطنين، يتمثل هدفها النهائي في تطوير المجتمعات المحلية بطريقة متماسكة ومستدامة... فمحرك التنمية هو مشاركة المواطنين ضمن شراكة مع الممثلين

المنتخبين والحكومات وغيرهم من مكونات المجتمع المدني⁽¹³⁾.

فالديمقراطية التشاركية هي شكل من أشكال تعميق المثل الديمقراطية، التي تتطلب إعادة تعريف الكثير من الممارسات في الديمقراطية التمثيلية، بمعنى أنها شكل جديد من أشكال الممارسة الديمقراطية، تقوم على مبدأ الاعتراف بأن أي مواطن يملك القدرة والاختصاص على المشاركة في المداولات والقرارات الجماعية فالثقة في المواطن تشكل أهم أسسها.

وقد أكد ذلك الكاتبان Bruce Cqrrington و Barry Troyna بقولهما أن الديمقراطية التشاركية تتفوق نظريا على كل النظم الشمولية وأنها الوحيدة التي تحفظ كرامة وقيمة الفرد، كما تقوم بمساعدة الحكومة على إيجاد الحلول للأزمات عن طريق إشراك المواطنين في صنع القرار⁽¹⁴⁾.

ومن ثمة أصبحت الديمقراطية التشاركية، نموذجا جديدا للعمل الجماهيري أثبت فعاليته كبديل للديمقراطية النيابية أو التمثيلية، نظرا للتعقيد الذي أصبحت تتسم به المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحضرية والبيئية، وكذا المشاريع المتعلقة بها، التي لا يمكن تنفيذ السياسات العامة الخاصة بها دون تعريضها للنقاش العام⁽¹⁵⁾.

وفي هذا السياق تصبح الديمقراطية التشاركية أداة من أدوات «الإدارة المجتمعية الجوارية» La Gestion Sociale De Proximité⁽¹⁶⁾. فالمرور إلى الديمقراطية التشاركية، هو تطور تصاعدي في مستوى الإبلاغ أو توفير المعلومات، والإصغاء أو الاستماع والحوار أو النقاش⁽¹⁷⁾ من جانب المسؤولين المنتخبين والتقنيين الذين يتمتعون بدور مركزي في تمكين الديمقراطية التشاركية.

3- ترقية حقوق الإنسان ضمن أهداف الديمقراطية التشاركية:

من الأهداف الأساسية للديمقراطية التشاركية هو بناء مواطنة ديمقراطية تجعل من الحقوق المدنية والسياسية المنطلق الأساسي لبناء فلسفة الدولة والحكم، ومن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحور الوظيفي الأول المحدد لأولويات النظام السياسي والهادفة لتحقيق الحاجات الأساسية للمواطنين حسب منطق جامع بين⁽¹⁸⁾: الفعالية، النجاعة، العقلانية والشفافية.

بالتالي تعبر الديمقراطية التشاركية عن توسيع ممارسة السلطة التي تسمح للمواطن بالمشاركة في النقاش العام، واتخاذ القرارات السياسية التي تعود عليه، مع إمكانية التعبير عن وجهة نظره

بكل حرية، فالمواطن ضمن هذا المنطق هو فاعل حاسم في اتخاذ القرار.

والواقع أن الديمقراطية التشاركية لا تلغي نظام التمثيل أو الشك في مبدأ التمثيل السياسي، خلافا للشكل المباشر للديمقراطية، بل تدعو بدلا من ذلك إلى توثيق التعاون فيما بين المواطنين وممثلهم وتشجيع التفاعل والمعلومات في مختلف مراحل صنع القرار، فهي نظام مختلط يفوض فيه الشعب سلطته لممثلين لاقتراح وإصدار القوانين في حين يحتفظ بسلطة التوجيه والاستشارة⁽¹⁹⁾.

بالتالي تتناول الديمقراطية التشاركية الإنسان على اعتبار أنه مواطننا عضوا في النظام السياسي، وتنصرف مبادئها إلى إقرار حق المشاركة السياسية للمواطنين من دون اعتبار لما يتصفون به كأفراد⁽²⁰⁾، وهذا لأن الديمقراطية التشاركية تنطلق من حقوق المواطنين في أن يكونوا مشاركين في القرارات المتعلقة بالقضايا المرتبطة مباشرة بحياتهم.

إلا أنه يتعذر استنباط المشاركة السياسية إن لم يكن في وسع المواطنين: التعبير والتجمع والإجماع، فلا يمكن تصور الحقوق المدنية والسياسية المرتبطة بمبادئ الديمقراطية التشاركية في ظل غياب: الحرية والأمن والشرعية⁽²¹⁾.

إذن، تستدعي المواطنة الديمقراطية في إطارها التشاركي مجموعة من الشروط التأسيسية، منها⁽²²⁾:

- 1- ضرورة بناء هيكلية دستورية و قانونية و إجرائية متمحورة حول حقوق الإنسان العالمية وهادفة لتحقيق دولة العدالة و الرفاه.
- 2- ضرورة جعل المشاركة السياسية للمواطن المحرك الأساسي لعمليات التداول و التجديد السياسيين.
- 3- ضرورة بناء دولة قوامها الحق والقانون وهدفها تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة.
- 4- ضرورة بناء دولة الجودة السياسية التي تضمن الكفاءة والاستحقاق وترفض الرداءة السياسية، المحسوبية والجهوية.

وهكذا تصبح الديمقراطية التشاركية في نهاية المطاف، هي عملية تقاسم السلطة مع الشعب، أو توزيع الطاقة إلى أقصى حد، يشعر معها كل واحد أنه طرف، وصاحب مصلحة، لذا تعمل الديمقراطية التشاركية على ترقية حقوق المواطن من خلال تحقيق ثلاثة أبعاد رئيسية⁽²³⁾:

1- تحويل دور المواطن من مواطن ناخب بصفة دورية أو متقطعة إلى مواطن فاعل في المدينة أو الإقليم. فالمواطن يتجه نحو السياسات التي تعترف به كفاعل من خلال أشكال المشاركة المتنوعة. فالمسألة الأساسية لديمقراطية المشاركة، هي إعادة بناء مزدوج للعلاقات السياسية والعلاقات الاجتماعية.

2- تحويل دور الممثلين أو المنتخبين إلى شكل آخر من المهنية. فبالإضافة إلى التنظيم والتشاور والتداول، يصبح الممثل مصدرا لولادة الأفكار السياسية، بمعنى آخر الثروة السياسية للمواطنين، على نحو يجعل كل المؤسسات السياسية، بعد الانتخابات، قاعدة داعمة لتطوير المشاريع السياسية.

3- تحويل مهمة الموظفين العموميين إلى موظفين في خدمة الجمهور. فالموظف العمومي هو حافظ الخدمة العامة في إطار المصلحة العامة، غير أن مكانته الاجتماعية قد تراجعت، في مواجهة الطلب المتزايد، والمشاكل التي أصبح من الصعب حلها وفق إجراء واحد، مما تطلب خبرة مهنية جديدة من خلال إعادة التفكير في تنظيم المرافق وإيجاد مساحات مفتوحة للتعاون في الاتصال مع الجمهور، وفق حكومة ثقافة المعلومات والتشاور والتفاوض، بمعنى التحول من العلاقات الرأسية إلى العلاقات الأفقية.

فالهدف من هذه الحركية التأسيسية والشاملة هو التأصيل لنظام الديمقراطية المشاركة القائمة على أسس قيمية عالمية تعيد النظر بالضرورة في طبيعة النظام السياسي، فلسفته، فواعله ومنطقه. فالديمقراطية التشاركية تجعل من حقوق الإنسان المنطق الفلسفي والتأسيسي الأول الذي يقيم دولة عمادها الحقوق قبل القانون، وتجعل من أمن الإنسان بعدا محوريا في أمن الدولة، وتجعل من السلطة التشريعية عمادا محوريا للنظام السياسي وتجعل في النهاية النظام السياسي خادما للمواطن، والمواطن وحاجاته مصدرا من مصادر المشروعية ومعيارا لقياس مستوى فعالية النظام السياسي ودرجة ديمقراطيته⁽²⁴⁾.

إن العمل على إرساء الديمقراطية التشاركية يكتسي أهمية بالغة لترقية حقوق الإنسان، حيث تعمل الحكومة على تهيئة البيئة السياسية والقانونية المناسبة من حيث تمكين الناس الذين تقوم بخدمتهم بتزويدهم بالفرص المتساوية وتأكيد شمولهم في الأمور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفتح المجالات للحصول لهم على الموارد المتوفرة في المجتمع، فالناس لا يمكن تمكينهم

إلا إذا كانت السلطات التشريعية والعمليات الانتخابية وسلطة القضاء والقانون تعمل بشكل جيد ومناسب. وتعمل أيضا على تحقيق بيئة اقتصادية ملائمة لتحقيق التنمية من خلال تعزيز عمليات التحرير الاقتصادي واللامركزية والمنافسة ومنع الاحتكار وتوفير الحماية للمواطنين الذين يعانون من هامشية واستضعاف مجتمعي. وتطوير الجهاز الإداري من خلال برامج لتحديث الخدمة المدنية مثل الأخذ بمعايير الكفاءة في إسناد وترقية العاملين⁽²⁵⁾.

بينما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع. فالديمقراطية التشاركية تعطي دورا كبيرا للقطاع الخاص في إحداث النقلة النوعية على نطاق المجتمع وذلك من خلال التفاعل والتكامل مع دور الحكومة ودور المجتمعات المدنية. هته الأخيرة التي تعمل على إشراك المواطنين في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة والحصول على حق الدخول للموارد العامة. بالتالي يهيء المجتمع المدني للتفاعل السياسي والاجتماعي بتسخير الجماعات للمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية⁽²⁶⁾.

ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن توفر ضوابط على سلطة الحكومة. مما يجعلها تساهم في تحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي. كما يمكنها الإسهام في صياغة السياسات العامة. وحماية الحقوق. والتوفيق بين المصالح. وإيصال الخدمات الاجتماعية. وبعملها هذا، تعزز منظمات المجتمع المدني الفاعلية والمشاركة في الشؤون العامة. وتقوي حكم القانون وغيرها من خصائص إدارة الحكم الصالح.

ومن الواضح أن بناء وتطوير مبادئ مشاركة المواطنين في الحكم الديمقراطي وثيق الصلة بمفهوم المجتمع الديمقراطي الذي يتسم بمستوى من الشفافية وتبادل المعلومات على نطاق واسع وعمليات مفتوحة لصنع القرار وتعرض المسؤولين للمساءلة عن استخدام الموارد المتاحة والنتائج المتوصل إليها. وقد انتقلت أساليب مشاركة المواطنين من الطابع المؤسسي أو مشاركة الاتفاق عبر القواعد المعتادة من طرف المؤسسات السياسية (كالانتخابات والتصويت) إلى إشراك المواطن في تجسيد بعض الخيارات في المجتمع قبل إدراجها في جدول الأعمال السياسي قبل تنفيذ السياسات العامة. واقتراح استراتيجيات بديلة. هذه المساهمة التي يمكن أن تتجلى عبر المناقشات والمداولات السياسية في المجالس الإقليمية ومجموعات العمل البلدية.

ومن جهة أخرى يمكن القول بأن تفعيل مشاركة المواطن في صنع القرار في إطار الديمقراطية التشاركية يمكن تلخيصها وفق ترابنية مشاركة مبسطة مقسمة إلى أربع درجات محددة بحسب أهميتها بشكل تصاعدي⁽²⁷⁾:

1-المعلومة Information:

حيث تضع الإدارة بشكل مسبق تحت تصرف الشعب (بصورة مباشرة فاعلة) أو على الأقل تسهيل إطلاعها (بصورة غير مباشرة) على المعلومات التي تهمّ المواطنين، ولكي تكون المعلومات نافعة وفاعلة، يجب أن تتمحور حول مستلزمات التطور المستدام، وتتعلق بالتنوع التي تكمن في الواقع بتزويد الشعب بالمعلومات المكتملة.

2-الإستشارة Consultation:

تطلب الإدارة رأي الشعب الذي يبدي اهتماما بمسألة اتخاذ القرار من دون أن تكون مرغمة على التقيد به، ويمكن أن تكون الاستشارة مسبقة، ويعتمد اتّساق الاستشارة بنسبة عالية على نوعية المعلومة المسبقة والقدرة على الولوج إلى المعلومات، حتى وإن لم يكن صانع القرار النهائي مقيّدا بالاستشارة.

3-التشاور Concertation:

تقترح الإدارة إطلاق حوار مع الشعب وهي ملزمة باعتماد نتائجه عند اتخاذ القرارات، يمكن أيضا اعتبار التشاور كالتوفيق بين المصالح المتضاربة مثلا.

4-التعاون Coopération:

تطلب الإدارة مشاركة السكان أنفسهم في عملية اتخاذ القرار، ولكي يصبح بالإمكان التوصل إلى التعاون، على صانعي القرار أن يبنوا علاقة ثقة متينة مع المواطنين.

وانطلاقا من هذه الدرجات الأربع، يتولد عن زيادة إشراك المواطنين، وصول الجمهور إلى القرارات رفقة السلطات المحلية، التي تعبر عن لامركزية الدولة، تكامل وجهات نظر مختلف الفئات الاجتماعية أو منظمات المجتمع المحلي، والنتيجة هي مزيد من القرب المكاني بين السلطات والمواطنين⁽²⁸⁾.

لذا يمكن القول بأن العلاقة التي تربط ترقية مشاركة المواطن السياسية بالديمقراطية التشاركية هي علاقة وثيقة. إذ لا يمكن الحديث عن المشاركة السياسية في غياب الديمقراطية التشاركية القائمة على المساواة وتكافؤ الفرص في مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم والمبنية على العدالة الاجتماعية والإيمان بالاختلاف وشرعية التعدد. كما لا يمكن الحديث عن الديمقراطية التشاركية في غياب أو انعدام المشاركة السياسية الفعلية والحقيقية. فالمشاركة السياسية هي حق من حقوق المواطن يجب تجسيده عمليا في أرض الواقع ويقوم به المواطنون الذين بلغوا سن الرشد للمشاركة في الحياة السياسية. إما من خلال التأثير على صنع القرار أو المشاركة المباشرة في صنع القرارات واتخاذها⁽²⁹⁾.

هذا لأن ترقية المشاركة السياسية للمواطن في إطار الديمقراطية التشاركية تساهم في⁽³⁰⁾:

- 1-شفافية العمل العام. بما أن المشاركين هم على اطلاع بالموضوع ويتمتعون بحق الإشراف والمراقبة.
- 2-فعالية العمل العام بما أن المواطنين يشاركون باتخاذ القرار. فالقرارات العامة تتكيف بشكل أفضل لتلبية احتياجاتهم.
- 3-محاسبة العمل العام إذ يصبح المواطنون المشاركون في اتخاذ القرار أكثر تشددا إزاء ممثلهم.

الخاتمة:

إن الأخذ بالديمقراطية التشاركية والدعوة إليها جاءت نتيجة للانتقادات المتكررة للديمقراطية النيابية التي لم تعد توفر للمواطنين مكانة لائقة في الحياة السياسية. لأن الديمقراطية التشاركية لا تنحصر فقط في وجود تعددية حزبية أو وجود شبكة جمعوية. وانتخابات وقواعد قانونية ودستورية تنص على قوائم حقوق الإنسان. لكن أكثر من ذلك فهي تجعل من مشاركة المواطن الدائم في الاتصال السياسي. في الرقابة والمحاسبة أهم الشروط المنتجة للحكم الصالح المحقق لتنمية إنسانية مستدامة.

والديمقراطية التشاركية ما هي إلا نظام لخلق الفرص لجميع المواطنين على قدم المساواة. لتقديم مساهمات قيمة في رسم السياسات العامة وصنع القرار. وتهدف الديمقراطية التشاركية إلى زيادة الشفافية. المساءلة. والفهم والاحتواء الاجتماعي في شؤون الحكومة. كما أن نجاحها

متوقف على مدى مشاركة الحركة الجمعوية في الشأن العام.

والبناء الديمقراطي التشاركي مرتبط ارتباطا وثيقا باليقظة السياسية للمواطنين وتنامي وعيمهم السياسي والاجتماعي. كما تتوقف جدية ممارستهم الديمقراطية على مدى حضورهم الفاعل وشراكتهم الإيجابية في جدييات العمل السياسي. أي كمواطنين نشطاء فاعلين لا مجرد ناخبين فقط.

وإن ترقية وتطوير حقوق الإنسان يشكل جوهر فلسفة الديمقراطية التشاركية من خلال نشر المعلومات، حيث يكون تدفق المعلومات في اتجاه واحد وهو قيام الحكومة بتمكين المواطنين من الحصول على المعلومات التي يطلبها المواطنون، عن طريق نشر وثائق مكتوبة ووثائق رسمية في الصحف والمجلات أو عبر المؤتمرات والإذاعة والتلفزيون... إلخ، وثانيا عن طريق التشاور الذي يقوم عن طريق تلقي الحكومة ردود المواطنين فهو تدفق للمعلومات في اتجاه معاكس، أي من المواطنين اتجاه الحكومة، عند صنع السياسات، وتزويدها بمختلف المعطيات في عمليات استطلاع الرأي، والرد على الاستبيانات والتعليق على مشروعات القوانين⁽³¹⁾، فمن خلال هذه العملية التبادلية تزداد ثقة المواطنين بالحكومة وفعالية تنفيذ السياسات، وتصبح الحكومة أكثر شفافية، وأكثر قابلية للمساءلة، وفي الوقت ذاته فإن دعم مشاركة المواطنين في النقاشات العامة، يخلق بيئة ديمقراطية راسخة.

هوامش الدراسة:

- (1) ماري سيجولين رويال والمعروفة باسم سيجولين رويال Ségolène Royal. ولدت في 22 سبتمبر 1953. داکار، السنغال، أفريقيا الغربية الفرنسية. هي سياسية فرنسية. رئيسة المجلس الإقليمي لبواتو شارانت وعضو سابق في الجمعية الوطنية. كما كانت مرشحة الحزب الاشتراكي الفرنسي للانتخابات الرئاسية الفرنسية لسنة 2007. وكانت ستكون في حال نجاحها أول امرأة تتولى هذا المنصب في فرنسا. ولكنها خسرت الانتخابات أمام مرشح يمين الوسط نيكولا ساركوزي بعد أن حصلت 46.8% من الأصوات. أعلنت عن ترشحها للانتخابات الرئاسية الفرنسية سنة 2012.
- (2) باراك حسين أوباما الابن Barack Hussein Obama, Jr. : ولد في 4 أغسطس 1961 هو الرئيس الرابع والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية منذ 20 يناير 2009. وأول رئيس من أصول أفريقية يصل للبيت الأبيض. حقق انتصاراً ساحقاً على خصمه جون ماكين وذلك بفوزه في بعض معاقل الجمهوريين مثل أوهايو وفيرجينيا في 4 نوفمبر 2008 حصل على جائزة نوبل للسلام لعام 2009 نظير جهوده في تقوية الدبلوماسية الدولية والتعاون بين الشعوب. وذلك قبل إكماله سنة في السلطة.
- (3) مركز أوسلو للحكم. مكتب السياسات الإنمائية. فريق الحكم الديمقراطي. تعزيز المساءلة الإجتماعية من المبدأ إلى التطبيق. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أوت 2010. ص.3.
- (4) صالح زياتي، «تفعيل العمل الجماعي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركة في الجزائر». في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات. جامعة حسيبة بن بوعلي. كلية العلوم القانونية والإدارية، قسم العلوم السياسية. 16-17 ديسمبر 2008.
- (5) سامح فوزي، «الحكومة». في سلسلة مفاهيم. ع.10. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية. أكتوبر 2005. ص.34.
- (6) UNPD, «Reconceptualising Governance», Discussion Paper 2, New York : UNPD, January 1997, p.21.
- (7) الجامعة العامة التونسية للشغل، «الديمقراطية التشاركية بديلاً للديمقراطية النيابية والتمثيلية». في مجلة الفكر الحر. ع.84. 21 أبريل 2011. ص.5.
- (8) عبد الرحمن مغاري، الديمقراطية التشاركية من خلال دستور 2011: مدخل لفهم العريضة المقدمة إلى السلطات العمومية وتقديم الملتزمات في مجال التشريع. من الموقع: http://www.marocdroit.com/...._a2674.html
- (9) L'objectif du programme Urb-Al de l'Union Européenne, est de développer des réseaux de coopération décentralisée entre collectivités locales sur des thèmes et des problèmes concrets de développement local urbain.
- (10) رمضان بن شعبان، الديمقراطية الإلكترونية كبديل لتفعيل المشاركة السياسية: النموذج الإسباني وإسقاطه على الجزائر. (مذكرة ماجستير غير منشورة). جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية. 2009-2010. ص.22.
- (11) امحمد يرقوق، مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة. محاضرات في النظم السياسية المقارنة. جامعة بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. 2008-2009. ص.32.
- (12) حريزي زكرياء، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية:

الجزائر نموذجاً. جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية. 2010-2011. ص. 37.

(13) Paul Prevost, Marie-Eve Fortin et autres, Développer l'exercice de la Cyberdémocratie. Canada : Sherbooke, Université de Montréal, Juillet 2004, p.25.

(14) Bruce Carrington and Barry Troyna, Children and Controversial Issues: Strategies for the Early and Middle Year. The Falmer Press, 1988.p.43.

(15) رمضان بن شعبان، مرجع سابق، ص. 23.

(16) La Gestion sociale et urbaine de proximité (GSUP) se définit comme l'ensemble des actes qui contribuent au bon fonctionnement d'un quartier et à une amélioration permanente des services rendus aux habitants. Voir :

http://www.crdsu.org/c_10_28_Dossierthematique_735_2_Gestion_sociale_et_urbaine_de_proximite_GSUP_.html#.UYzEuKLwdw

(17) Amélie Audibert, La Démocratie Participative. Dans :

<http://cortecs.org/cours/338-sciences-politiques-la-democratie-participative-par-amelie-audibert>

(18) امحمد برقوق، المواطنة الديمقراطية: مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة. من الموقع الإلكتروني: <http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3026.html>

(19) رمضان بن شعبان، مرجع سابق، ص. 22.

(20) David Beetham, «La Démocratie: Principes Essentiels et Problèmes», Dans: Cherif Bassiouni et autres, La Démocratie: Principes et Réalisation. Genève : Union Interparlementaire, 1998. p.24.

(21) مسعود مطاطلة، تقييم الممارسة الديمقراطية في الجزائر. (رسالة ماجستير) جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. 2007-2008. ص. 73.

(22) امحمد برقوق، المواطنة الديمقراطية: مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة. مرجع سابق.

(23) رمضان بن شعبان، مرجع سابق، ص. 24.

(24) امحمد برقوق، مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة. مرجع سابق، ص. 33.

(25) سامح فوزي، مرجع سابق، ص. 35.

(26) زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية. 2003. ص. 45-47.

(27) سيباستيان لامي، تقرير بحث عن الديمقراطية التشاركية في التنظيم المدني. ترجمة عليا حمدان. بيروت، جامعة البلمند: الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة. 2009. ص. 5.

(28) رمضان بن شعبان، مرجع سابق، ص. 32.

(29) حريزي زكرياء، مرجع سابق، ص. 38.

(30) Sébastien Lamy, Juriste-Urbaniste, Rapport de recherche sur la démocratie participative en urbanisme. Lebanese Transparency Association, 2009, p.6. Dans: <http://www.transparency-lebanon.org/reports/majallta1en.pdf>

(31) رمضان بن شعبان، مرجع سابق، ص. 32.